(المحاضرة الاولى)

مفهوم البحث القانوني
واهميته وصفات الباحث الناجح

يعرف البحث العلمي على انه: "التقصي المنظم، وإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها".

اولاً: أهمية البحث القانوني

يُعد البحث القانوني أداة أساسية في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لما له من دور فاعل في تشخيص الظواهر السلبية التي تهدد استقرار المجتمع، مثل: انتشار المخدرات، التسول، السرقة، الابتزاز الإلكتروني، والإرهاب الفكري، وغيرها.

فالنجاح في البحث القانوني يتطلب من الباحث دراسة هذه الظواهر دراسة دقيقة، وتشخيص أسبابها وآثارها، والبحث في مدى قصور أو غموض أو تناقض النصوص القانونية ذات الصلة.

ويظهر دور الباحث القانوني بشكل أكثر وضوحاً حين يؤدي الغموض أو التناقض التشريعي إلى صدور أحكام قضائية متباينة من المحاكم، مما يستدعي التدخل البحثي لتحليل تلك النصوص وكشف مواطن الخلل، واقتراح حلول تشريعية قائمة على أسس علمية ومنهجية.

وتبدأ هذه العملية باختيار مشكلة بحثية واضحة ومحددة بدقة، تتبعها خطة بحث مدروسة ودراسات ميدانية إن لزم الأمر، بما يُسهم في الوصول إلى نتائج وتوصيات فعالة يمكن أن يعتمد عليها المشرّع عند تعديل أو إصدار القوانين.

علاوة على ذلك، فإن البحوث القانونية الرصينة تُعد مصدراً مهماً يمكن للمحاكم الاستعانة به كدليل أو مرشد للقاضي عند الفصل في النزاعات، لا سيما في المسائل التي يشوبها الإبهام أو الاختلاف الفقهي. كما تُسهم هذه البحوث في توضيح النصوص القانونية من خلال دراسة آراء الفقهاء، سواء المتفقة أو المختلفة، مع تحليل أسباب الاختلاف وسنده القانوني.

ثانياً: صفات الباحث الجيد

١. الرغبة الصادقة والدافع الداخلي

يجب أن يمتلك الباحث رغبة عميقة وصادقة في البحث القانوني، إذ إن هذا الدافع الداخلي يُعينه على تجاوز الصعوبات والمعوقات، ويحوّل مشقة البحث إلى متعة فكرية وسياحة علمية بين المصادر والمراجع، تجعله متعلقاً بالبحث ومتفرغاً له بعقل وقلب.

٢. القدرة والقابلية على البحث العلمي

وتُبنى هذه القدرة من خلال تطوير المؤهلات العلمية والذهنية عبر الدراسة المستمرة، والمتابعة الدقيقة للنتاجات الفكرية، والتأمل المنهجي في القضايا المطروحة.

٣. الصبر والتأني وتحمل المشاق

البحث القانوني يتطلب صبراً كبيراً، خاصةً في جمع المصادر وتحليل النصوص ومعالجة المسائل الجدلية التي قد تستلزم وقتاً وجهداً وتفكيراً عميقاً قبل إصدار أي نتائج أو استنتاجات.

٤. الابتكار والإبداع

على الباحث أن يمتلك قدرة عقلية ناقدة تُمكّنه من الإتيان بأفكار جديدة أو تطوير القائم منها، فالإبداع لا يأتي من فراغ، بل من عقل مرن ونشط يشتغل على تراكم معرفي وتحليل دقيق حتى تتبلور الفكرة في صورة علمية ناضجة.

٥. قوة الملاحظة وحب الاطلاع

تساعد قوة الملاحظة الباحث على إدراك التفاصيل الدقيقة في الظواهر القانونية، كما يُمكِّنه حب الاطلاع من توسيع آفاقه العلمية والاطلاع على التجارب المقارنة، مما يُثري بحثه ويُعمق تحليلاته.

٦. التجرد العلمي والموضوعية

تُعد الموضوعية من أهم سمات الباحث القانوني، إذ ينبغي أن يتحرر من الأهواء الشخصية والتحيزات الفكرية، وأن يستند إلى الأدلة والحجج القانونية والعلمية. ويستلزم ذلك تقبل النقد، ونقد الذات، وعدم التسليم بأي رأي دون تمحيص وتحليل.

٧. الأمانة العلمية

من الواجب على الباحث أن يُنسب الآراء والأفكار إلى أصحابها، ويُشير إلى المصادر والمراجع بدقة، دون تحريف أو اجتزاء، وأن يُقدّر جهود الباحثين الذين سبقوه، وفاءً لأمانة العلم واحتراماً لحقوق الملكية الفكرية.

٨. الإلمام بالدراسات السابقة والتفاعل مع الباحثين

لا بد أن يُلم الباحث بما كُتب حول موضوعه أو ما له صلة به، وأن يتفهم وجهات نظر الباحثين الآخرين، إذ إن التفاعل الفكري مع الآراء المختلفة يُثري البحث، ويفتح آفاقاً جديدة للابتكار والمعالجة.

(المحاضرة الثانية)

مناهج البحث القانوني

يقصد بالمنهج : الطريق المنظم الذي يسلكه العقل أو التفكير الانساني في بحثه عن مسألة معينة بهدف الوصول الى الحقيقة.

ان لمناهج البحث العلمي أهمية كبيرة لأنها تساعد المختصين في الوصول إلى الضوابط الأساسية التي تحدد طرق البحث الدقيق في العلوم القانونية.

وتنقسم مناهج البحث القانوني الى ستة مناهج وهي :-

المنهج الاول : المنهج النظري

يسمى أيضا، المنهج الأكاديمي أو المكتبي، ويعتمد بشكل رئيسي على الوصف والسرد والاستطلاع، يُستخدم بشكل كبير في البحوث القانونية، حيث يركز على تحديد معالم النصوص القانونية وعناصرها بشكل دقيق، والباحث القانوني هنا يحرص على فهم المعنى اللغوي للنص، ويستعين بالقواميس والمعاجم لتفسيره وشرحه بشكل يسهل على الجميع فهم المقصود من النص، خاصة المشرع.

الهدف من هذا المنهج هو توضيح المعنى الذي قصده المشرع عند صياغة النص، بدون زيادة أو نقصان، بحيث يسهل على القاضي والمحامي فهم الحكم المقصود من النص القانوني، وهو لا يهدف إلى تحليل النصوص أو مقارنتها مع قوانين أخرى، بل يركز على شرح الحكم وتوضيح المقصود بشكل واضح، ليكون الأمر واضحًا للجميع في تطبيق القانون.

المنهج الثاني : المنهج التطبيقي

يسمى هذا المنهج بالمنهج الواقعي أو العملي، أو الميداني أيضاً، وهذا المنهج يهتم بشكل كبير بما هو موجود في الحياة العملية القانونية، يعني كيف تُطبق القوانين في الواقع، سواء في المحاكم أو الجهات القضائية والعدلي، والهدف هنا هو الاطلاع على الخبرات والشهادات الواقعية، سواء كانت صحيحة أو خاطئة، ويُفضل أن يتم الجمع بين النظرية والتطبيق، بحيث ندرس النصوص القانونية من وجهة نظر الفقهاء والشراح، ثم نتابع كيف يتعامل القضاء مع تلك النصوص من خلال الأحكام التي يصدرها، بمعنى آخر، ندرس النصوص وهي في حالة سكون،

ثم نراقب كيف تتحول إلى واقع حي من خلال تطبيق القضاء على القضايا والمنازعات والجرائم، ومن أدوات البحث المهمة في هذا المنهج هو استخدام أسلوب المسح الميداني الاجتماعي، ودراسة الحالة عن طريق الملاحظة، المقابلة، والاستبيان، كل هذه الطرق تساعد على فهم كيف تُطبق القوانين على أرض الواقع بشكل دقيق وعملي.

المنهج الثالث : المنهج التأصيلي أو الاستقرائي

المنهج التأصيلي: هو الذي يقوم على دراسة الجزيئات ، وفهمها وتحليلها ، بقصد استخلاص قاعدة عامة تحكم هذه الجزيئات ، ويسمى أيضاً بالمنهج الاستقرائي في مجال بعض العلوم الاجتماعية كـ (علم الاقتصاد وعلم الاجتماع) ، وكذلك يسمى بالمنهج التجريبي وهو القيام بمحاولة تأييد او دحض شيء مشكوك بصحته ، فتكرار أي ظاهرة معينة هو الذي يؤكد صحة وضرورة تعميم احكامها .

فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام فمثلاً يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المتشابهة دراسة معمقة وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينها ، ثم يخلص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة أو نظرية عامة تحكم هذه المسائل ولعل أهم مجالات هذا المنهج البحث تتمثل في استقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع ، مثال ذلك استقراء أحكام القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة أو أحكام القضاء المتعلقة بفكرة الرقابة على دستورية القوانين .

ويعتبر هذا المنهج من أشق مناهج البحث القانوني لأنه لا توجد قاعدة عامة ينطلق منها الباحث ، وانما العكس ، ويكون الباحث هو من يستخلص هذه القاعدة من الجزيئات المتناثرة التي يدرسها.

ولا شك أن المنهج التأصيلي هو المنهج الأكثر مناسبة لدراسة الفقه الإسلامي العظيم ذلك لأن الفقهاء الأوائل ابتعدوا عن الكليات والقواعد واتجهوا لدراسة الأحكام التفصيلية الخاصة بكل عقد على حدة.

(المحاضرة الثالثة)

المبحث الرابع : المنهج التحليلي أو الاستنباطي

يقوم المنهج التحليلي (الاستنباطي) على أساس تحليل النصوص القانونية وفهمها وتفسيرها بقصد الوصول الى التطبيق على الوقائع المختلفة ، التي تدخل في

مجال تطبيق هذا النصوص ، فهذا المنهج على عكس المنهج التأصيلي (الاستقرائي) ، حيث أن المنهج الاستنباطي يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص، فالباحث عندما يسلك هذا المنهج البحثي ينطلق من قاعدة عامة ليقوم بتطبيقها على الحالات الخاصة أو الفردية، مثال ذلك أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل الإرهاب، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال .

وفي هذا المنهج يلتزم الباحث بإجراء دراسة تحليلية متعمقة لكل جزئية من جزئيات البحث فلا يكتفي بعرض ما هو كائن بل يتوجب عليه أن يتناول كل جزئية بالتحليل وهذا يستلزم أن يطرح الباحث وجهة نظره الذاتية حين قيامه بإجراء التحليل اللازم .

وتجدر الإشارة الى ان المنهج التحليلي هو المنهج الذي يلجأ اليه الباحث ، وكذلك القاضي عادة في صياغة الأحكام القضائية حيث يقوم بتحديد القواعد القانونية الواجبة التطبيق على الواقعة المعروضة أمامه ويقوم بتحليل هذا النصوص وتفسيرها لمعرفة مدى انطباقها على النزاع محل الدعوى ولذلك نجد القاضي يستند في حكمه دائماً على قاعدة من قواعد القانون يراها واجبة التطبيق على النزاع محل الدعوى .

المبحث الخامس : المنهج التاريخي

هو دراسة موضوع معين في الزمن الماضي وتتبع تطوره حتى وصوله الى القانون الحالي بعد دراسة سلسلة هذه التطورات .

ويعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من اجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر، فاعتماد هذا المنهج يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة وملاحظة الماضي .

فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلاً كأحد أنواع العقود، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لفكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة لكي يتوصل إلى التطور الذي رافق هذا الموضوع إلى أن وصل إلى التنظيم القانوني الحالي له بل أن القضاء قد يلجأ إلى المنهج التاريخي للوقوف على حقيقة النص القانوني الواجب التطبيق على النزاع ، كأن يستعين المحامي في دفاعه بالنشأة التاريخية لنص قانوني في تبرير دفاعه ، ويجوز للقضاة الاستعانة بالتاريخ للحكم في مسالة معينة .

الشروط الواجب مراعاتها عند اختيار المنهج التاريخي :

١. يجب مراعاة أن تكون الظاهرة محل البحث ممتدة زمنياً ، أي نجدها في الماضي والحاضر والمستقبل، كظاهرة إجرام الأحداث مثلاً.
٢. يجب أن تكون هناك أهمية عملية من جراء الدراسة ذات المنهج التاريخي لأن دراسة الأصول التاريخية لموضوع معين يساعد على فهمه بشكل علمي صحيح.
٣. يجب أن تتوافر المصادر اللازمة لإجراء الدراسة من خلال هذا المنهج وأهمها الوثائق التي يجب التأكد من صحة ما تحويه من معلومات وبيانات.

المنهج السادس : المنهج المقارن

هو المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أخر أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية ، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.

ويحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث انه يمكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

والمنهج المقارن يكون أما أفقياً أو راسياً

يعتمد الباحث منهج المقارنة الأفقية عندما يقوم ببحث مسألة معينة في كل قانون على حدة، بحيث يعرض المسألة في القانون الاول وعندما ينتهي يعرضها على القانون الاخر بشكل منفصل.

فعلى سبيل المثال، إذا قام الباحث بكتابة بحث مقارن في اساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري العراقي وفي الشريعة الإسلامية ، ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول، أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري العراقي، وفي القسم الثاني، يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، فجيب ان يوضح الموقف في كل نظام على حدة ، مبيناً أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهما.

إما إذا اعتمد الباحث منهج المقارنة الرأسية، فانه يتناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في أن واحد ،

فإذا أخذنا المثال السابق: فأننا نقوم بدراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين (النظام الدستوري العراقي والشريعة الإسلامية) محل المقارنة ، فعندما نتحدث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين في أن واحد ،

ويمكن القول أن منهج المقارنة **الراسي** أفضل من **الأفقي** لأنه يبعدنا عن تشتت الافكار والتكرار وتقطيع أوصال البحث إضافة إلى انه يؤدي إلى حسن وسهولة إدراك أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينها .

(المحاضرة الرابعة)

أبرز القواعد التي ينبغي على الباحث القانوني الالتزام بها اثناء كتابة البحث.

١. القراءة النقدية والتحليلية
- يجب على الباحث قراءة المصادر والمراجع بعناية وتأنٍ.
- لا بد من فهم وهضم المعلومات والآراء، ليتمكن من التعبير عنها بأسلوبه الخاص.

٢. التوثيق العلمي للأفكار
- عند اقتباس فكرة أو رأي من مصدر آخر، يجب إعادة صياغتها بأسلوب الباحث.
- إذا تم نقل الفكرة حرفياً، فيجب وضعها بين أقواس وذكر اسم المؤلف.
- في الحالتين، يجب توثيق المصدر لتجنب السرقة العلمية.

٣. تصفية المعلومات غير الضرورية
- ينبغي استبعاد المعلومات التي لا تخدم أهداف البحث أو لا ترتبط بموضوعه.
- ما تم الاطلاع عليه ولم يُستخدم لا يُعدّ جهداً ضائعاً، فهو يعزز الخلفية العلمية للباحث.

٤. إبراز شخصية الباحث
- يجب أن تظهر شخصية الباحث من خلال آرائه، تحليلاته، ومقترحاته الخاصة.
- لا يجوز الاكتفاء بتكرار أفكار وآراء الغير، بل يجب أن يكون له حضور فكري مستقل.

٥. إبراز الإضافة العلمية
- لا بد أن يوضح الباحث الجديد الذي يقدمه في بحثه.
- يجب تدعيم الآراء الجديدة بحجج منطقية وأدلة قوية، مع التسلسل من الأبسط إلى الأقوى.

٦. النقد العلمي الموضوعي

- إذا انتقد الباحث آراء الآخرين، يجب أن يكون نقده علمياً، مهذباً، وموضوعياً.
- يجب الابتعاد عن الشخصنة أو الانفعال، والتركيز على الدقة والحيادية.

٧. مراجعة الباحث لنفسه

- لا يفترض الباحث أن كتابته خالية من النقص.
- يُستحسن ترك النص فترة من الزمن ثم مراجعته بتمعن لاكتشاف الأخطاء وتحسين الصياغة.

(المحاضرة الخامسة)

حالات كتابة الهوامش وطرق ترقيمها

اولاً: حالات كتابة الهوامش

تكتب الهوامش في ثلاث حالات وهي:-

١. **الإشارة إلى المراجع أو المصادر:** يجب ان يكون الباحث امين في نقل المعلومات لان من مقتضيات الامانة العلمية ان يذكر الباحث المرجع أو المصدر الذي أستقى منه مادته ومعلوماته اعترافاً بجهود الآخرين وانتفاعه بهذه الجهود ويعتبر دليل واضح على أنه أطلع على هذه المراجع أو المصادر وليفسح المجال أمام القارئ للرجوع إليه للاستزادة والاستفادة.

٢. **توضيح ما ورد في متن البحث:** تحتاج بعض المصطلحات أو الكلمات أو المواضيع المطروحة في سياق البحث إلى التوضيح والتفسير والتفصيل لسهولة الفهم والاستيعاب لدى القارئ، ويفضل ان ذكرها في الهامش للاطلاع على هذه التوضيحات.

٣. **احالة القارئ إلى مكان آخر من البحث:** يضطر الباحث بعض الاحيان لتكرار بعض المواد القانونية أو القرارات أو أي مواضيع أخرى، فمن الافضل توضيح ذلك للقارئ والإشارة إلى المكان السابق الذي ذكرت فيه، وذلك لعدم التكرار في المعلومات، فيذكر في الهامش مثلا، وقد سبق أن عالجنا هذا الموضوع فيما تقدم.

كما ننوه الى اختلاف الباحثين والكُتاب حول مدى الاختصار أو الإكثار في كتابة الهوامش، فنحن نرى ان تكون الهوامش غنية وثرية بالمعلومات ودقيقة بجميع التفاصيل و واضحه للقارئ، بحيث تكتب جميع ما تم الاعتماد عليها من المصادر (الكتب ، الاطاريح والرسائل ، البحوث والمقالات ، مواقع الانترنت ، ... الخ)، وبشكل مفصل، فعندما نذكر كتاب على سبيل المثال نكتب (اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، الجزء ، الطبعة ، جهة الطبع والنشر ، الدولة ، التاريخ ، ارقام الصفحات) وهكذا.

ثانياً: طرق ترقيم الهوامش

هنالك ثلاث طرق لترقيم الهوامش وهي:-

١. **ترقيم الهوامش في كل صفحة على حدة:** في هذي الطريقة، كل صفحة من صفحات البحث تبدأ برقم (١) وتستمر الهوامش في تلك الصفحة بشكل متسلسل، ويبدأ الترقيم من جديد في الصفحة التالية، وهذهِ الطريقة أسهل وأيسر الطرق في ترقيم الهوامش لسهولة أجراء تغيير وتعديل في أرقام الهوامش.

٢. **ترقيم الهوامش في كل فصل بشكل مستقل:** تكتب هوامش كل فصل مستقلة في التسلسل عن الفصل الاخر، أي كل فصل يبدأ برقم (١) ويستمر العدد حتى نهاية الفصل، ثم يبدأ الفصل الثاني برقم (١) ويستمر العدد حتى نهايته، وهكذا بالنسبة لباقي الفصول الاخرى، ويجوز جمع هوامش الفصل في نهايته، ويفضل وضع هوامش كل صفحة في أسفلها.

٣. **ترقيم الهوامش بشكل موحد لجميع أجزاء البحث:** في هذي الطريقة، يتم ترقيم الهوامش بشكل متسلسل من بداية البحث إلى نهايته، ويستمر الرقم بدون إعادة الترقيم، ومن عيوب هذه الطريقة، إذا حدث تعديل أو حذف جزء من النص، يتطلب تعديل جميع أرقام الهوامش، مما يتطلب جهداً ووقتاً كبيراً، خاصة عند الطباعة.

(المحاضرة السادسة)

أعداد خطة البحث القانوني

ترتكز خطة البحث على قاعدتين اساسيتين وهما اختيار مشكلة البحث القانوني وتحديد العنوان الذي ينسجم مع هذهِ مشكلة، بحيث يكون العنوان؛ دقيق وواضح، وجديد، وقصير، ومطابق لمحتوى البحث، وبصيغة تقريرية وليست استفهامية، وبعد المصادقة على العنوان من قبل اللجنة العلمية المختصة، لابد من وضع خطة البحث، التي تعتبر خارطة الطريق للشروع في الكتابة، فعلى سبيل المثال، لا يمكن لمالك قطعة الارض المباشرة بالبناء دون وضع خطة مناسبة ورسم خارطة صحيحة وبأشراف مختصين، حتى لا يكون العمل عبثياً وفاشلاً، والعمل يتطلب جهوداً فعليةً (فالداعي بلا عمل كالرامي بلا سهم)، كذلك بالنسبة لكتابة البحث.

لذا سنبين ما هو مضمون خطة البحث المطلوبة من طالب كلية القانون ليكون على استعداد تام للشروع بالكتابة دون تردد، وكما يأتي:-

١. المقدمة

يبدأ الباحث بكتابة مقدمة تحتوي على (تعريف عام للموضوع، أهمية الموضوع، اسباب اختيار الموضوع، وأهم النتائج التي توصل اليها)

كما تتضمن المقدمة ايضاً على:

- اهداف البحث
- مشكلة البحث التي سيعالجها
- تحديد المنهج العلمي الذي سيتبعه في البحث.
- الاشارة الى البحوث والدراسات السابقة موضحاً الفروق بينها وبين البحث موضوع دراسة الباحث (الطالب).
- بيان خطة البحث التي سيتبعها الباحث.

٢. متن البحث

يقسم البحث الى: مبحثين أو أكثر، ثم تقسيم المباحث: الى مطلبين أو اكثر، ثم تقسيم المطالب: الى فرعين أو أكثر، وتقسيم الفروع: الى اولاً، ثانياً، ثالثاً ...، ثم الى ١، ٢، ٣....، ثم الى آ، ب، ج ... ، وحسب الحاجة.

❖ من الامور المهمة التي يجب مراعاتها عند الكتابة (التوازن والتنسيق) في خطة البحث، بحيث ان تكون صفحات المباحث والمطالب بشكل متقارب، تلافياً لظهور اي اختلال بين اجزاء البحث.

٣. خاتمة البحث

بعد دراسة الباحث لظاهرة معينة أو مشكلة حاول معالجتها أثناء كتابة البحث، تأتي خاتمة البحث وهي خلاصة العمل وثمرة الجهود وعصارة الافكار، فيجب ان تحتوي الخاتمة على النتائج التي توصل اليها، ومن ثم يأتي بتوصيات يقترح على المشرع أو الجهات المختصة بإصدار أو تعديل نصوص قانونية جديدة تنص على افكار ومبادئ جديدة غير مكررة.

مع تمنياتي للجميع النجاح والتوفيق